بيان عام – منظمة العفو الدولية

27 نوفمبر/تشرين الثاني 2025 رقم الوثيقة: MDE 15/0527/2025

ما بعد وقف إطلاق النار: استمرار الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في قطاع غزة المحتل

بعد أكثر من شهر على إعلان وقف إطلاق النار في قطاع غزة في 9 أكتوبر/تشرين الأول، تواصل السلطات الإسرائيلية ارتكاب الإبادة الجماعية بحق الفلسطينيين في قطاع غزة المحتل، عبر مواصلة إخضاعهم عمدًا لظروف معيشية يُراد بها تدميرهم المادي. وتفرض إسرائيل قيودًا صارمة على دخول الإمدادات وإعادة تشغيل الخدمات اللازمة لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، بما في ذلك الأطعمة المغذية والإمدادات الطبية والكهرباء، فضلًا عن فرض قيود مشددة على عمليات الإجلاء الطبي.

كما تواصل السلطات الإسرائيلية منع دخول المعدات والمواد الضرورية لإصلاح البنى التحتية اللازمة لاستمرار الحياة، وكذلك تلك المطلوبة لإزالة الذخائر غير المنفجرة والرّكام الملوّث ومعالجة مياه الصرف الصحي، وتشكّل جميع هذه العوامل أخطارًا جسيمة على الصحة العامة والبيئة قد يتعذّر عكس آثارها.

ويستمر تهجير الفلسطينيين الممنهج من منازلهم ومن الأراضي التي كانت تُعتبر الأكثر خصوبة، مع انتشار الجيش الإسرائيلي في ما نسبته 58% من مساحة قطاع غزة. ويُخشى أن يتحول هذا إلى تهجير دائم.

كما لم تجرِ السلطات الإسرائيلية أي تحقيقات أو ملاحقات قضائية بشأن أفعال الإبادة الجماعية، ولا يوجد على الأقل أي تحقيق أو ملاحقة أُعلن عنها أو أُقرّ بها علنًا. بل على العكس، تحظى الفظائع المرتكبة بحق الفلسطينيين، بما في ذلك الاغتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة للمحتجزين الفلسطينيين، بدعمٍ سياسي رفيع المستوى في إسرائيل وفي صفوف الجيش.

ولم يشهد مستوى تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم أي تراجع بعد وقف إطلاق النار وعودة الرهائن، بل على العكس، طُرِح مشروع قانون جديد لعقوبة الإعدام، وتشير صياغته الحالية إلى أنه سيُطبَّق في المقام الأول على الفلسطينيين.

كما تواصل إسرائيل منع الخبراء الجنائيين والمحققين الدوليين من الوصول إلى قطاع غزة، بما في ذلك آليات العدالة الدولية والآليات المكلّفة من الأمم المتحدة، إضافة إلى المنظمات الدولية لحقوق الإنسان ووسائل الإعلام الدولية. وهذا ما يحول فعليًا دون جمع الأدلة الحساسة زمنيًا، والضرورية لتحقيق المُساءلة وإتاحة سبل الإنصاف للضحايا والناجين.

قيود على المساعدات والمواد الإغاثية

لا يعني تقديم قدر محدود من المساعدات لعددٍ قليل من الأشخاص أن الإبادة الجماعية قد انتهت أو أن قصد إسرائيل قد تغيّر.

وكما ورد في تقرير منظمة العفو الدولية بشأن الإبادة الجماعية في قطاع غزة، فإن "فعل 'إخضاع الجماعة، عمدًا لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي'، على نحو ما تحظره المادة 2(ج) من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، يشير إلى أساليب التدمير التي لا تؤدي إلى قتل أفراد الجماعة على الفور، وإنما تلك التي من شأنها الإفضاء في نهاية المطاف، على مر الزمن، إلى دمارها المادي أو البيولوجي.

وتشمل تلك الأفعال، على سبيل المثال لا الحصر، إخضاع الجماعة لحد الكفاف من الغذاء وتقليص الخدمات الصحية الأساسية إلى ما دون الحد الأدنى اللازم وطرد أعضاء الجماعة من منازلهم بصورة ممنهجة 'وبوجه عام، خلق ظروف من شأنها أن تؤدي إلى موت بطيء'، مثل نقص الغذاء المناسب أو الماء أو المأوى أو الملبس أو مرافق وخدمات الصرف الصحي. وفي غياب أدلة مباشرة على القصد الكامن وراء فرض ظروف معيشية معينة -أو بعبارة أخرى ما إذا كان المقصود منها إحداث دمار مادي- فقد قضى الفقه القانوني الدولي بجواز إيلاء الاعتبار 'للاحتمال الموضوعي لأن تؤدي هذه الظروف إلى دمار مادي للجماعة'. وعند تقييم هذا الاحتمال، يجب أن تؤخذ العوامل التالية بعين الاعتبار: الطبيعة الحقيقية للظروف المعيشية التي أُخضِعت لها الجماعة والمدة الزمنية لإخضاع أفراد الجماعة لها وخصائص الجماعة، مثل ضعفها، بما في ذلك الأطفال على وجه الخصوص.

ولم يتغير أيّ من هذه الظروف التي تفرضها إسرائيل منذ صدور تقرير منظمة العفو الدولية في ديسمبر/كانون الأول 2024، بل تدهورت الأوضاع المادية للفلسطينيين أنفسهم، في ظل انعدامٍ شبه كامل للبنى التحتية اللازمة لبقائهم. ويشكّل الرفض الإسرائيلي المستمر لضمان وصول المساعدات الكافية إلى الفلسطينيين في غزة أو لرفع الحصار غير المشروع، بما في ذلك عبر فتح جميع المعابر، دليلًا دامغًا على استمرار فعل الإبادة الجماعية وعدم تبدّل القصد الإسرائيلي. وتواصل إسرائيل هذا النهج عن وعي وتعمد، متحدّية أوامر محكمة العدل الدولية المتكررة وآرائها الاستشارية التي أكدت التزامات إسرائيل الدولية بتوفير الغذاء والمستلزمات الطبية وغيرها من الإمدادات الأساسية للسكان، وألزمتها بالتعاون مع الأونروا، واعتبرت احتلالها لقطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، احتلالًا غير مشروع. كما ترفض إسرائيل السماح بدخول الصحفيين ومراقبي حقوق الإنسان، في محاولة لحجب الحجم الحقيقي للأثر الناجم عن أفعالها.

وبحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فقد منعت السلطات الإسرائيلية، ما بين 10 أكتوبر/تشرين الأول و13 نوفمبر/تشرين الثاني، دخول أكثر من 6,480 طنًا متريًا من مواد الإغاثة الإنسانية التي نسقتها هيئات أممية مختلفة، إلى قطاع

غزة. وشملت هذه المواد مستلزمات الإيواء ومعدات أساسية لمعالجة مياه الصرف الصحي وصيانة البنى التحتية للمياه والصرف الصحي وإصلاحها، وإزالة الذخائر غير المنفجرة والرّكام الملوّث.

وتستمر هذه القيود في مفاقمة الوضع الإنساني في غزة، الناجم عن 18 عامًا من الحصار غير المشروع، والذي ازدادت حدته بصورة هائلة خلال العامين الماضيين نتيجة العمليات العسكرية الإسرائيلية المكثفة التي ألحقت أضرارًا جسيمة بالبنى التحتية للمياه والصرف الصحي أو دمرتها في جميع أنحاء قطاع غزة.

وقال مهندس مسؤول عن المياه والصرف الصحي في مدينة غزة لمنظمة العفو الدولية إن البلدية لم تتمكن سوى من تلبية ثلث الاحتياجات اليومية للسكان من المياه:

"قبل الحرب، كانت لدينا القدرة على توفير 100,000 متر مكعب من المياه يوميًا، عبر محطة التحلية الرئيسية في المدينة، والتي دُمّرت في بداية الإبادة الجماعية، ومن خلال 84 من آبار البلدية في المدينة، إضافة إلى خط الأنابيب المتصل بشبكة شركة ميكوروت للمياه في إسرائيل. ومع التدمير الكلي أو الأضرار البالغة التي لحقت بمعظم آبار البلدية، والنقص الحاد في الوقود اللازم لتشغيل الآبار الخاصة، ورفض السلطات الإسرائيلية السماح بدخول قطع الغيار لإصلاح الأنابيب المتضررة أو شاحنات نقل المياه، لم نعد قادرين إلا على إنتاج نحو 35,000 متر مكعب من المياه يوميًا. ولا تزال مساحات شاسعة من مدينة غزة بدون أي مياه جارية... وحتى المنازل التي تصلها المياه، لا تحصل على ما يقرب من حاجتها اليومية للاستهلاك".

وأضاف مهندسون في بلديتي غزة ودير البلح، وفي مصلحة مياه بلديات الساحل في جنوب القطاع، لمنظمة العفو الدولية أن السلطات الإسرائيلية رفضت طلباتهم المقدَّمة عبر هيئات الأمم المتحدة للسماح بدخول مضخات تنظيف المصارف وغيرها من المعدات اللازمة لإدارة مياه الصرف الصحي.

أغرقت الأمطار الغزيرة في 15 و16 نوفمبر/تشرين الثاني آلاف خيام النازحين، ما ترك عائلات بأكملها عالقة في العراء وقد ابتلّت ملابسهم ومقتنياتهم دون أن يجدوا مكانًا جافًا يلجؤون إليه. وتقدّم هذه المشاهد المروّعة لمحة يسيرة عن الظروف الكارثية التي سيواجهها الناس خلال فصل الشتاء، وسط مخاوف متصاعدة من كارثة محتملة ناجمة عن فيضان مياه الصرف الصحي.

وأخبرت أرملة تبلغ من العمر 28 عامًا منظمة العفو الدولية أنها لم تتمكن من العثور على ملابس أو فراش جاف لابنتها البالغة عامين بعد أن غمرت الأمطار الغزيرة خيمتهم.

في ديسمبر/كانون الأول 2024، أبرزت منظمة هيومن رايتس ووتش تعمد السلطات الإسرائيلية منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023 عرقلة وصول الفلسطينيين إلى كميات المياه اللازمة للبقاء على قيد الحياة، ووصفت ذلك بأنه فعل من أفعال الإبادة الجماعية. ولا تزال هذه العراقيل قائمة حتى اليوم، وقد تضاعف أثرها بسبب الأضرار الإضافية التي لحقت بالبنى التحتية خلال العام الماضي، ونتيجة التأخر المطوّل في أعمال الإصلاح.

وقال أب لستة أطفال لمنظمة العفو الدولية إن عدم توفر المياه حال دون عودة أسرته إلى منزلهم في حي تل الهوى بمدينة غزة: "إذا كنا في بداية الحرب قادرين على التحمّل والتأقلم مع ذلك، فنحن الآن منهكون تمامًا؛ لم تعد لديّ القدرة على البدء من الصفر من جديد، بعد كلّ عمليات النزوح التي مررنا بها".

كما قالت ممرضة تبلغ من العمر 29 عامًا، عادت مع أسرتها إلى منزلهم المدمَّر في جباليا شمال قطاع غزة بعد نزوح متكرر، وتعيش الآن في مأوى مؤقت بين أنقاض منزلها: "ليس لدينا كهرباء، ولا مياه، ولا أي بنية تحتية. ولا نستطيع ضخ المياه من البئر القريبة من منزلنا لعدم وجود وقود لتشغيل مضخة المياه، لكننا نتمكن من الحصول على كميات قليلة من المياه من مدرسة قريبة تؤوي العديد من الأسر النازحة". وبالرغم من هذه الظروف، قالت إن عائلتها في حالٍ أفضل مقارنةً بمن لا يزالون نازحين ولا يعرفون متى أو إن كان بمقدورهم العودة إلى بيوتهم أصلًا.

تواصل إسرائيل منع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وهي أكبر مزوّد للمساعدات والخدمات التعليمية، من تنسيق إدخال الإمدادات إلى غزة. وذلك رغم الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية الشهر الماضي، التي خلصت إلى أن إسرائيل ملزمة بعدم عرقلة عمل الأونروا وغيرها من المنظمات الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بل ويتعيّن عليها تسهيل عملياتها. وتشكل عرقلة عمل الأونروا وغيرها من المنظمات انتهاكًا إضافيًا للأوامر المؤقتة المتكررة الصادرة عن محكمة العدل الدولية التي تُلزم إسرائيل بالسماح بدخول المساعدات الإنسانية بدون عوائق إلى قطاع غزة.

كما رُفضت طلبات منظمات إنسانية كبرى أخرى لإدخال مساعدات ضرورية وملحّة إلى غزة، بذريعة عدم التسجيل في إسرائيل، وهو شرط تفرضه إسرائيل لفرض قيود تعسفية على العمل الإنساني. وتعيق هذه القيود على نحوٍ خاص قدرة المنظمات الطبية الدولية على إيصال الإمدادات الطبية الأساسية إلى غزة، مما يحرم المرضى الفلسطينيين من أدويةٍ منقذة للحياة.

وأخبر أحد العاملين في منظمة إنسانية دولية كبرى منظمة العفو الدولية أنه لم يُسمح لهم إلا بإدخال مستلزمات النظافة الشخصية، في حين قوبلت طلباتهم لإدخال إمدادات حيوية أخرى إما بالرفض أو بعدم الرد.

وتنعكس هذه القيود على واقع الحياة القاتم في غزة، حيث يستمر النقص الحاد والمستمر في الإمدادات الطبية، بما في ذلك أدوية ارتفاع ضغط الدم، والالتهابات، والفشل الكلوي، والسرطان، والسكري، وقد بلغ النقص مستوياتٍ شديدة الخطورة. ويتضاعف أثر هذا النقص نظرًا لأن العديد من الفلسطينيين في غزة أصبحوا أكثر عرضة للأمراض وانتشار العدوى، نتيجة استمرار آثار سوء التغذية وحرمانهم المطوّل من الرعاية الصحية. وقال طبيب طوارئ في مستشفى الشفاء لمنظمة العفو الدولية:

"يصل إلى مستشفانا مرضى لديهم أمراض مزمنة، خصوصًا من كبار السن، وليس لدينا ما يمكننا فعله لإنقاذ حياتهم. وبعد أن انخفضت الوفيات الناتجة عن القصف منذ وقف إطلاق النار بشكل ملحوظ، بدأنا نرى حالات كان يمكن تجنّبها بسهولة قبل الحرب،

لأشخاص مصابين بأمراض القلب، أو السكري، أو الفشل الكلوي، ولا نملك المعدات أو الكوادر أو القدرة على علاجهم. إنهم يموتون موتًا بطيئًا".

وأضاف قائلًا: "على الرغم من تحسّن الوضع قليلًا بعد وقف إطلاق النار مع افتتاح نقاط رعاية أولية جديدة، فإن نقص الإمدادات الطبية المنقذة للحياة ما زال يعيق قدرتنا على إنقاذ المرضى، ولا سيما أولئك الذين يعانون من مضاعفات مرتبطة بالسكري، أو المرضى الذين يحتاجون إلى أدوية لعلاج السرطان أو أمراض القلب".

وبحسب وزارة الصحة في غزة، كما نقل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، فقد نفِدَ مخزون 343 من أصل 622 صنفًا من الأدوية الأساسية حاليًا (ما نسبته تتجاوز 55%). وقد شمل ذلك 74% من أدوية العلاج الكيميائي وأدوية أمراض الدم، و64% من أدوية الرعاية الصحية الأولية، و56% من أدوية صحة الأم والطفل، و50% من أدوية زراعة الكلى والغسيل الكلوي. كما سُجل في أكتوبر/تشرين الأول 2025، نفاد مخزون 710 أصناف من أصل 1,006 من المستلزمات الطبية ذات الاستخدام الواحد، والمعروفة بالمستلزمات الاستهلاكية (أي ما يعادل 71% منها). بما في ذلك 100% من مستلزمات جراحة القلب المفتوح والقسطرة، و99% من مستلزمات جراحة العظام، و91% من مستلزمات جراحة العيون.

وتكون المأساة أشدّ فتكًا بالنسبة للمرضى الذين يحتاجون إلى علاج منقذ للحياة خارج غزة لكنهم غير قادرين على الحصول عليه. وذلك غالبًا بسبب تأخر إسرائيل في منح التصاريح واستمرار حظرها علاج الفلسطينيين من غزة في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل.

وبحسب منظمة الصحة العالمية، فقد جرى، خلال الشهر الذي تلا توقيع وقف إطلاق النار، تيسير عمليات الإجلاء الطبي لـ 165 مريضًا من غزة، من بينهم 105 أطفال. ولا يزال ما لا يقل عن 16,500 فلسطيني في حالة صحية حرجة أو مصاب بجروح، من بينهم نحو 4,000 طفل، بحاجة ماسة إلى علاج تخصصي عاجل.

التهجير غير المشروع في ظل ظروف غير إنسانية

يستمر التهجير القسري الجماعي للفلسطينيين، مما يزيد من سوء الظروف التي يعيشونها، وقد استُخدمت أوامر التهجير لتسويغ قتل الفلسطينيين. وبموجب اتفاق وقف إطلاق النار، لا يزال الجيش الإسرائيلي منتشرًا بالكامل في نحو 54–58% من مساحة قطاع غزة، مما يجعل هذه المنطقة مفصولة عن بقيّة القطاع. ويُشار إلى محيط هذه المنطقة في الخرائط التي ينشرها الجيش الإسرائيلي، والتي تُحدّد بشكل مبهم وأحيانًا بوضع كتل إسمنتية، باسم "الخط الأصفر". وفي داخل هذه المنطقة، نفّذ الجيش الإسرائيلي، على مدى العامين الماضيين، خطة دقيقة لتدمير وتسوية المنطقة بأكملها بالأرض، قبل أن يقيم فيها لاحقًا مواقع عسكرية.

ويُمنع الفلسطينيون من العودة إلى منازلهم أو أراضيهم الزراعية الواقعة خلف الخط الأصفر، وقد أطلق الجيش الإسرائيلي النار على كل من حاول الاقتراب. وقد قُتل نحو 93 فلسطينيًا أثناء محاولتهم عبور الخط للعودة إلى منازلهم.

ومن خلال منع الناس من الوصول إلى أراضيهم الزراعية ومصادر إنتاج الغذاء، تُفاقم إسرائيل أثر قيودها المتعمدة على دخول الأطعمة المغذية وغيرها من مقومات الحياة. كما أن القيود على الحركة والتدمير الواسع للمناطق الزراعية والصناعية، إلى جانب التضييق الشديد على قطاع الصيد في غزة، تمنع الفلسطينيين من الوصول إلى أي مصادر مستقلة للعيش، وتدفعهم عمدًا للاعتماد الكامل على الامدادات المحدودة من الغذاء وغيرها، التي تتحكم إسرائيل بشكل تعسفي في إدخالها وتوزيعها في غزة.

وقالت معلّمة تبلغ من العمر 54 عامًا لمنظمة العفو الدولية، إنها لا تزال مضطرة للعيش في ظروف غير صحية داخل مخيم مكتظ لأنها لا تستطيع العودة إلى منزلها في الشجاعية الواقع خلف الخط الأصفر:

"كنا مستعدين للعودة إلى الشجاعية، ولو كان ذلك فقط لنصب خيام فوق أنقاض منزلنا المدمر، لكن الخط الأصفر يمنعنا من ذلك. أما الجيران الذين ذهبوا إلى الشجاعية لمجرد تفقد حجم الدمار في منازلهم، فأطلق الجيش الإسرائيلي النار عليهم لأنهم، حسب قوله، تجاوزوا الخط".

ويواجه السكان النازحون ظروفًا غير صحية واكتظاظًا شديدًا، مما يزيد من تفشي الأمراض بين الأشخاص الذين يعانون أصلًا من ضعف المناعة نتيجة سوء التغذية والحرمان الطويل من الرعاية الصحية. كما تفتقر العديد من مناطق النزوح الكبرى إلى البنى التحتية الأساسية اللازمة لاستمرار الحياة. وتتفاقم ظروف النزوح بسبب الدمار الواسع في البنى التحتية، بما في ذلك الطرقات ونقص وسائل النقل، ما يجعل وصول الفلسطينيين إلى الخدمات الطبية المحدودة المتبقية أكثر صعوبة، كما يعيق هذا الدمار قدرة الهيئات الإنسانية على توزيع المساعدات بفعالية في قطاع غزة.

وتكون الظروف أشد قسوةً على الأشخاص ذوي الإعاقة. وقال رجل يبلغ من العمر 56 عامًا، يستخدم كرسيًا متحركًا، من مخيم جباليا وقد نزح لاحقًا إلى مخيم في الزوايدة:

"كل شيء صعب هنا. لا توجد مراحيض مهيأة لمستخدمي الكراسي المتحركة، وفي كل مرة أحتاج فيها إلى استخدام المرحاض تكون عذابًا بالنسبة لي. ربما الشيء الوحيد الذي تحسّن هو توقف القصف المستمر؛ فهناك بعض الأمان على الأقل، لكنه أصبح أسوأ أيضًا الآن، لأننا لا نرى نهايةً لهذا الوضع في الأفق. هل نحن محكومون بالبقاء في المخيمات والخيام طوال حياتنا، بلا كرامة، وبلا خصوصية؟"

ووصفت دنيا العجرمي، البالغة 24 عامًا، والتي أُصيبت في غارة إسرائيلية في 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2024 واضطرت إلى بتر ساقها فوق الركبة وبتر أربعة من أصابعها، الصعوبات التي تواجهها في المخيم كامرأة ذات إعاقة:

أنا مختصّة في التربية الخاصة، وكان لديّ عمل قبل الحرب، حيث كنت أعمل مع الأطفال... جرّدتني الإصابة من استقلاليتي، لكن الأسوأ أن الخيمة تجرّدني من إنسانيتي. المراحيض غير مهيأة، والحركة داخل الخيمة صعبة جدًا، والاستحمام أصعب. كنت أعيل أسرتي، والآن نعتمد بالكامل على المساعدات".

وقالت ممرضة غير قادرة على العودة إلى منزل أسرتها شرق الخط الأصفر لمنظمة العفو الدولية: "نزحتُ مرات عديدة وخسرت كل شيء، وأنا الآن أعيش في خيمة في ظروف لا يمكن أن تكون أسوأ، خصوصًا بعد الأمطار الغزيرة الأخيرة التي أغرقت كل شيء، ومع اقتراب الشتاء سيزداد الوضع سوءًا. لو بإمكاننا العودة إلى أرضنا على الأقل، لكنّا احتمينا تحت ركام منزلنا، ولحظينا بقليلٍ من الخصوصية. على الأقل كنا سنكون في بيتنا".

يجب على الضغط الدولي أن يوقف جميع أفعال الإبادة الجماعية، لا أن يقتصر على إنهاء القصف

في تقريرها الصادر في ديسمبر/كانون الأول 2024 حول الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل، فصّلت منظمة العفو الدولية أدلة مستفيضة على أن إسرائيل تتعمد خلق ظروف معيشية يُراد بها التدمير المادي للفلسطينيين في غزة. كما قدمت أدلة على توفّر قصد إسرائيل ارتكاب الإبادة الجماعية وذلك بناءً على السياق العام الذي ارتُكبت فيه الأفعال المحظورة، ووجود نمط سلوكي ما، ونطاق الأفعال المحظورة وطابعها الممنهج، ونطاق الأضرار التي لحقت بالجماعة المحمية وطبيعتها ومداها وضراوتها. باستثناء توقف القصف المستمر، لم يطرأ أي تغيير يُذكر منذ صدور تقرير منظمة العفو الدولية في ديسمبر/كانون الأول 2024، ولا يوجد ما يشير إلى تغيّر قصد إسرائيل.

ويستمر نظام الأبارتهايد الذي تفرضه إسرائيل على الفلسطينيين، وتستمر معه عملية تجريدهم من إنسانيتهم بلا انقطاع. وقد تفاقمت سياسة إسرائيل القائمة على التمييز والتهجير القسري للفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، وذلك مع تصاعد وتيرة العنف وعمليات القتل التي ترعاها الدولة. كما يستمر الاحتجاز التعسفي للفلسطينيين، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة بحق المحتجزين، وقد توفي ما لا يقل عن 98 منهم في الحجز منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023. ويشكّل "ارتكاب أفعال مجرّمة أخرى تستهدف الجماعة نفسها بصورة ممنهجة" دليلًا على قصد إسرائيل.

في قطاع غزة المحتل تحديدًا، ما يزال الفلسطينيون محاصرين في أقل من نصف مساحة القطاع، وفي مناطق غير مؤهلة أصلًا لدعم استمرار الحياة، مع استمرار القيود المشددة على المساعدات الإنسانية. وحتى اليوم، ورغم التحذيرات المتكررة الصادرة عن الهيئات الدولية، وبعد صدور ثلاثة أوامر ملزمة قانونًا وفتويَيْن عن محكمة العدل الدولية، وبالرغم من الالتزامات المترتبة على إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، سواء باعتبارها سلطة احتلال أم باعتبارها طرفًا في نزاع مسلح، تواصل إسرائيل عمدًا الامتناع عن توفير الإمدادات الضرورية للسكان المدنيين في قطاع غزة، ولا تسمح بوصولهم إليها.

وقد جاء وقف إطلاق النار نتيجةً لضغطٍ دولي، بما في ذلك من حليفتها الولايات المتحدة، وليس تعبيرًا عن أي تبدّل في موقف إسرائيل.

يقرّ الفقه القانوني الدولي، بأن الضغوط الدولية قد تمنع مرتكب "خطة للإبادة الجماعية من تنفيذها بأكثر الطرق مباشرة ونجاعة"، وترغمه بدلًا من ذلك على انتهاج "الطريقة التي تسمح له بتنفيذ مخطط الإبادة الجماعية مع التقليل من مخاطر العقاب إلى أدنى الحدود". وعليه، ورغم توقف القصف إلى حد كبير، تستمر إسرائيل في تقييد دخول المساعدات إلى قطاع غزة وعرقلة وصولها، وتُخضع الفلسطينيين لظروف معيشية يُراد بها تدميرهم المادي، وهو ما يشكّل الموت البطيء الذي أشار إليه مراقبون داخل قطاع غزة. إن أي جهود تخفيفية عرضية تبذلها إسرائيل للسماح بتوفير المساعدات الإنسانية أو غيرها من الإمدادات الإنسانية لسكان قطاع غزة لا تنفي استنتاج توافر قصد الإبادة الجماعية، ما دامت تلك الجهود غير متسقة أو غير كافية، ولا تُترجم إلى تغيير جوهري في الظروف المعيشية المفروضة على الفلسطينيين في القطاع. وفي هذه المرحلة، بات من الواضح أن إسرائيل لن تسمح بتوفير مساعدات كافية تخلق ظروفًا قادرة على دعم استمرار الحياة داخل قطاع غزة، ما لم يطالبها المجتمع الدولي باتخاذ تدابير فعّالة تضمن تحقيق ذلك.